المصدر: الأهرام
التاريخ: ١٩ ديسمبر ١٩٣٠

الانصاف . الانصاف

بهزول كل خلاف
في الطائفة القبطية

حضرة صاحب العزة الاستاذ رئيس تحرير الاهرام الغراء

قال بعض حضرات اعضاء المجلس الملي الخلاف القائم بينهم و بين غبطة البطريرك الجليل الأبا يؤنس من ميدانه الحقيقي الى ميدان آخر لغرض لا يخفى على الالباء

فان الخلاف شاء اصلا في الواقع من امور ثلاثة معينة عرف بها الخاص و العام وهي (١) تدخل المجلس في مسألة اسقفية المنيا (٢) قراره الخاص بعزل البطريركية (٣) حكمه بعزاة مدير البطريركية (ولم يكن ثمت اي وجود لمسألة تعديل اللائحة)

ذلك هي الامور التي اعترض ومازال يعترض عليها غبطة البابا المعظم . وقد رأى جميع المنصفين والذين خلوا من الغرض انه على حق في اعتراضه هذا . بدليل ان بعض اعضاء المجلس نفسه استقالوا احتجاجا على موقف اخوانهم . وبدليل ان نفس كامل بك ابراهيم وحبيب بك المصري لما قابلا غبطته مع بعض زملائهم عرضا عليه فكرة الاستغناء عن مدير البطريركية

غير ان حضرات الاعضاء اراءوا على ما يظهر مساومة غبطة البطريرك فطلبوا منه ان يرضى باقصاء القمص سيداروس نالي عن شؤون الديوان في مقابل رضائهم باقصاء حضرة مدير ادارة الديوان . فلما لم يقبل غبطته هذه المساومة فكروا في وسيلة للخروج من المأزق فلم يروا امامهم سوى نقل الخلاف الى ميدان يستطيعون ان يستغلوه للتأثير في الاذهان وادعوا ان هذه اللائحة كانت موضع خلاف بين المجلس و بين غبطته

ولكن الحقيقة التي كان يجب عليهم ان يتوقعوا عن مشوبها على هذه الصورة تناقض ذلك تماما . فقد مضت سنتان وغبطة البطريرك متبوء للكرسي البطريركي من دون ان يفتح فمه بكلمة في شأن تعديل اللائحة . بل هو ترك اعضاء المجلس سائرين في اعمالهم وتصرفاتهم على ما يهوون من غير ان ينازعهم في شيء البتة . وانا اتحداهم ان يذكروا حادثة واحدة في خلال هاتين السنتين اثار فيها البابا المعظم خلافا على اللائحة

فاذا كان غبطته قد كاشف حضرات كامل بك ابراهيم وحبيب بك المصري وزملاءهما — اخيرا — باصوبية الرجوع الى تعديل سنة ١٩١٢ فلانه رأى ان تصرفات المجلس — الاخيرة — تقتضي هذا الرجوع ولبس في وسع منصف غيور غيرة حقيقية على مصلحة الطائفة ان يلومه على ذلك

ولا فاي عقل سليم يقبل ان يدعي المجلس لنفسه حق التدخل في رسامة الاساقفة ويقول للبطريرك ارسم هذا ولا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ترمم ابدا واصلح هذا ولا تمسح هذا ه .
وفى اي كنيسة من كنائس العالم تقليدية كانت او غير تقليدية تعطى هذه السلطة لمجلس سلماني على رؤساء الكنيسة . مع العلم ان المجلس لم يسبق له مثل هذا التدخل من يوم سن لائحة سنة ١٨٨٣ الى ان حدثت مسالة الاسقفية الاخيرة في سنة ١٩٢٣

ثم اي عقل سليم يقبل ان يتصرف المجلس في شؤون الاوقاف الخيرية التي جاء لمعاونة البطريرك في ادارتها تصرفا يؤدي الى ضياعها ويقال للبطريرك قف مكتوف اليدين ولا تمس بنت شفة وهي حضر هذه الاوقاف

بل اي عقل سليم يقبل ان لا يكون للبطريرك وكيل اكليريكي يمثله في ديوانه البطريركي ويراقب الاعمال بالنيابة عنه

فان كان المجلس يروم باثارته ضجة حول اللائحة ان يستاثر وحده بكل سلطة ويكون النتيجة اختلال الامور ، وتعرض مالية البطريركية للافلاس وهي قد تعرضت له فعلا — فان البطريرك يتعين عليه بحكم الذمة وحكم العدل والعقل والمصلحة ان يقف مدافعا بكل قوته عن حقه في الاشراف على شؤون البطريركية اشرافا فعليا منتجا . واذا رأى ان بعض احكام اللائحة تقف عثرة في سبيله فله ان يطلب تعديلها

ان لائحة سنة ١٨٨٣ صنعت في وقت كانت افكار الذين سنوها قد تشبعت فيه بما كانوا يقرأونه في ذلك العصر عن اضطهاد فرنسا للاكليروس وهو الاضطهاد الذي عادت فرنسا في السنوات الاخيرة الى التكفير عنه فعدلت قانون مكافحة الرهبنات تعديلا من شانه الاعتراف بمعظم هذه الرهبنات بعد ما رأت انها هي التي توسط نفوذها في العالم وتعلي مقامها وتنشر لغتها وثقافتها فظن الذين سنوا اللائحة المشار اليها انه من المصلحة ان يطبقوا على الطائفة القبطية الصغيرة ما ساغ لفرنسا الدولة القوية المستقلة ان تطبقه على اكليروسها

وأساس اللائحة سلمانية بجرد الاكليروس من كل سلطة وتجعل البطريرك صفرا على اليسار — وهو الامر الذي كان سبب النزاع الذي دام كل الخمسين سنة الماضية .

فهل هذه اللائحة هي شريعة مادي وفارس لا يجوز مساسها بتعديل او تحوير . وهل يذهب سلام الطائفة واتحادها الى جهنم وقساء سمعتها الادبية وتضييع مصلحتها المادية وتمزيق سلطة كنيستها في التراب من اجل مواد اظهرت التجارب تعذر تنفيذها وبعدها عن العدالة

على انه حتى بالرجوع الى نص المادة ٣٨ من لائحة ١٨٨٣ نجد انه ورد فيها العبارة الاتية . وهي انه اذا ظهر عند تطبيق هذه اللائحة ما يدعو الى اجراء تعديل او زيادة فيها فيعمل هذا التعديل وتلك الزيادة وتعرض على الحكومة بعد ذلك للاعتماد . وفي سنة ١٩٢٧ عندما عرضت هذه اللائحة على البرلمان اقرها دون ان يمس اي نص من نصوصها نظرا للاستعجال

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

وقد دلت التجارب المختلفة في مدى السنوات الماضية ان هذه اللائحة لم يخل تطبيقها من عيوب ظهرت ونقص بان اثر وذلك في الفترتين الآتيتين :

اولا في سنة ١٨٩٢ وفي سنة ١٩٠٦ حتى اضطر الشارع ان يضع لائحة جديدة اخرى في سنة ١٩١٢ تسد العيوب التي ظهرت طائفا من تطبيق لائحة سنة ١٨٨٣ .

فما الذي يمنع بعد كل ذلك طالما ان الشارع هو واضع اللائحة ترك للحكومة الحق في تعديل كل خطأ او عيب يظهر عند تطبيق لائحة سنة ١٨٨٣ من الرجوع اليها لعمل هذا التعديل فقد يكون من جرائه ما يمكن المجلس المالي العام من اداء مهمته على وجه اكمل وما يمكن الاكليروس من القيام بواجباتهم وترقية الشؤون الحنفية

لقد كانت اوقاف الادرة هي هم رئيس في هذه اللائحة المشؤومة فلما قصرت بالقرار الوزاري في اول ديسمبر سنة ١٩٢٨ وبقيت الادارة في ايدي الرهبان واكتفى المجلس بالاشراف هدأت الخواطر واستقرت الامور في مقرها . وظهر ان ادارة الرهبان لاوقافهم خير الف مرة من ادارة المجلس لاوقاف البطريركية فهذه تتضاءل وتتقلص وتلك تسير في طريق النمو المطرد — وهي حقيقة يجب ان نعترف بها ولو ان في الاعتراف غضاضة على نفوسنا .

فما هو الضرر لعمري من اشراك الاكليروس مع الشعب في ادارة الشؤون الخاصة بجامع اذ اشراك ضروري وطبيعي . ولماذا يحكم على الطائفة القبطية التعسة دون طوائف العالم اجمع ان تقف من الاكليروس موقف المناوأة المستمرة بلا هوادة حتى سفكت هيبة الكنيسة وضعف سلطان الدين في النفوس وبالتالي تدهورت الاخلاق الى الحضيض .

ثم علام هذا النزاع بعد ما سويت مسألة اوقاف الادرة وانتهى الخلاف عليها الى الابد ؟ ولماذا لا يحل الحب والسلام بين الاكليروس والشعب محل النفور والخصام فيحترم كل منهما حقوق الاخر بلا طغيان ولا عدوان

واي شجاعة بل اي مروءة تلك التي تجيز استضعاف جانب الاكليروس وتبيح الطعن في رجاله كبارا وصغارا على الملا بلا حذر ولا حساب ولا اعتبار لواجب ولا وقوف عند حدود ادبية لمجرد ان الاكليروس محظور عليهم ان يقابلوا الطعن بالطعن .

لقد اصبح الاقباط مضغة في الافواه ومثلا غير مستحب في امورهم الطائفية بسبب هذه الحوادث التي تتكرر من حين الى حين وهي لا وجود لها في طائفة أخرى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

فمواطنونا المسلمون الكرام قلما يبحثون
لانفسهم امتهان كرامة اصحاب السماحة
والفضيلة علمائهم . والطوائف المسيحية
من ارثوذكس و كاثوليك وانجيليين تعامل
رؤساءها الدينيين بما يليق بهم من اجلال
واحترام . ولو كان الاكليروس القبطي
هو وحده اصل خطيئة آدم الاولى وهو
الذي حرضه على العصيان والاكل من
الشجرة لوجب ان تغفر خطيئته لان
خطيئة آدم نفسها غفرت

فنصيحتي الى ابناء طائفتي ان يتذرعوا
بالانصاف في معاملة رؤساء دينهم فان
الانصاف هو وحده الذي يذلل كل خلاف
بين الوالد وولده والاخ واخيه والصديق
وصديقه واذا ضاع الانصاف من بين
الناس كانت حياتهم جحيما لا يطاق ولا
تجد الاوقاف والاموال واية المناصب
وزهو السلطة فتيلا

وهيب حازر الحامي

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية